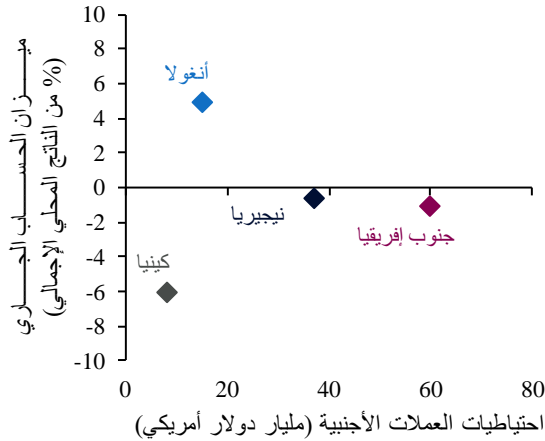


هل بمقدور اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية العالمية؟

الأجنبية بمرور الوقت أو تحقيق فوائض في الحساب الجاري. وعلى النقيض من ذلك، يتسم المستوردون الصافيون للسلع الأساسية، مثل جنوب إفريقيا وكينيا، بمراكز خارجية أقل ملاءمة.

احتياطات العملات الأجنبية والحساب الجاري المتوقع في 2023 (مليار دولار أمريكي وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: هيفر، بنوك مركزية وطنية، تحليلات QNB

تعتمد مرونة نيجيريا الحالية على قوة أسواق السلع على مستوى العالم. ويعتبر البلد أكبر مصدر للنفط في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ومصدر رئيسي للمنتجات الزراعية، مثل الكاكاو والمطاط وزيت النخيل، وكذلك المعادن الصلبة، مثل القصدير والحجر الجيري. ويستمر ارتفاع أسعار السلع في دعم تمويل واردات البلاد المتزايدة، حتى في ظل استمرار انخفاض الإنتاجية وعدم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بالوتيرة والمستوى الأمثل. جمعت نيجيريا 37 مليار دولار أمريكي كاحتياطات من العملات الأجنبية الرسمية، وهو ما يغطي بشكل مريح عجز الحساب الجاري الذي يُتوقع أن يبلغ 4 مليار دولار أمريكي هذا العام.

في حين أن مستوى احتياطات العملات الأجنبية في أنغولا منخفض نسبياً عند 14 مليار دولار أمريكي، فمن المتوقع أن تحقق الدولة فائضاً في الحساب الجاري يبلغ حوالي 7 مليار دولار أمريكي في عام 2023. ويرجع ذلك إلى ازدهار صادرات النفط. يوفر ارتفاع أسعار النفط لأنغولا مكاسب مفاجئة في الإيرادات. ويسمح هذا الأمر للبلد بالاستثمار بمعدل معقول وربما تكوين المزيد من احتياطات العملات الأجنبية خلال الأرباع العديدة القادمة.

تعد جنوب إفريقيا مقترضاً خارجياً رئيسياً، مما يعني أنها تعاني من عجز في الحساب الجاري. في حين تُعرف جنوب إفريقيا بكونها مصدراً للسلع الأساسية الرئيسية، مثل الذهب والبلاطين والفحم

بعد التعافي الاقتصادي القوي من صدمة الجائحة في عام 2020، استفادت بعض الأسواق الحدودية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من "إعادة الانفتاح العالمي الكبير" في عامي 2021 و2022. وسمح إنهاء عمليات الإغلاق الرئيسية والمتكررة أو غيرها من تدابير التباعد الاجتماعي الصارمة في إفريقيا جنوب الصحراء بتعافي النشاط والاستهلاك المحلي، مما عزز التوسع الاقتصادي الإقليمي.

ولكن، بدأت العوامل الدافعة الناتجة من عملية إعادة الانفتاح في التلاشي خلال الربعين الماضيين وحلت محلها الآن عوامل سلبية ناجمة عن الأوضاع العالمية، خاصة مع تباطؤ النمو العالمي، وارتفاع أسعار السلع، واستمرار البنوك المركزية الرئيسية في رفع أسعار الفائدة. غالباً ما يفرض ارتفاع تكاليف الاستيراد وتشديد الأوضاع المالية الدولية ضغوطاً على الموازن الخارجية للأسواق الحدودية الهشة. ولذلك، تتزايد أهمية متابعة مختلف المقاييس المرتبطة بقابلية التأثير بالعوامل الخارجية في اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء.

سنقوم بتقييم قابلية التأثير بالعوامل الخارجية من خلال بعدين: ميزان الحساب الجاري والمستوى العام للاحتياطات الرسمية للعملات الأجنبية. تضطر البلدان التي تعاني من عجز في الحساب الجاري إلى تمويله إما برأس المال الأجنبي أو بالسحب من ثروة العملات الأجنبية الخاصة بها. خلال أوقات الشدة، عندما تكون الظروف الاقتصادية أو المالية العالمية صعبة، يمكن أن تتراجع تدفقات رأس المال أو تعكس مسارها، مما يزيد من صعوبة تمويل العجز دون السحب من أصول العملات الأجنبية. ولذلك، فإن أرصدة الحسابات الجارية تُعتبر مقياساً مهماً لتقييم مدى تعرض البلدان لتدفقات رأس المال وقابلية المخاطرة. يوضح الرسم البياني أدناه مستوى احتياطات العملات الأجنبية مقابل العجز المتوقع في الحساب الجاري لعام 2023 في اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء.

يتعمق تحليلنا في وضع الحساب الجاري واحتياطات العملات الأجنبية في أكبر أربعة اقتصادات حدودية أو ناشئة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وهي نيجيريا وجنوب إفريقيا وأنغولا وكينيا، مع استخلاص استنتاجات حول قدرتها على الصمود في وجه الصدمات العالمية أو الإقليمية المحتملة.

غالباً ما يتم تفسير الاختلاف في قابلية التأثير بالعوامل الخارجية في أكبر اقتصادات بلدان إفريقيا جنوب الصحراء حالياً من خلال تحديد حالة كل بلد من حيث كونه مستورداً أو مُصدراً صافياً للسلع الأساسية. تميل البلدان المصدرة الصافية للسلع الأساسية، مثل نيجيريا وأنغولا، إما إلى تجميع المزيد من احتياطات العملات

والشاي والقهوة ومنتجات البستنة. تتعرض البلاد لضغوط وستحتاج إلى سن تدابير قوية لإعادة التوازن من أجل تجنب أزمة أكثر حدة في ميزان المدفوعات. وسيطلب هذا الأمر على الأرجح تقليصاً للواردات وانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويعد مستوى احتياطات كينيا من العملات الأجنبية محدوداً عند 8 مليار دولار أمريكي، وهو بالكاد يغطي عجز الحساب الجاري المتوقع البالغ 7 مليار دولار أمريكي.

بشكل عام، بينما لا تزال اقتصادات بلدان إفريقيا جنوب الصحراء معرضة للخطر، فإن الاتجاهات العالمية، مثل استمرار ارتفاع أسعار السلع على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، يمكن أن تكون مفيدة مستقبلاً للدول الرئيسية المصدرة للسلع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، مما سيعزز قدرتها على الصمود أمام المزيد من التقلبات والصدمات الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، ستستمر هذه الاتجاهات نفسها في زيادة مدى تأثير الدول الرئيسية المستوردة للسلع في تلك المنطقة.

وخام الحديد والماس، فإن ذلك يُقابل بحاجة أكبر إلى استيراد سلع أخرى، لا سيما النفط والمنتجات ذات الصلة بالأغذية. ومن ثم، فإن معدلات التبادل التجاري الخاصة بالبلاد آخذة في التدهور، مما يضع السلطات الاقتصادية تحت الضغط. وتعد جنوب إفريقيا، الدولة الكبيرة الوحيدة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء التي تعتبر سوقاً ناشئة وليست سوقاً حدودية، أكثر عرضة للتأثر بمعنويات المستثمرين الأجانب وقد تضررت جراء تشديد الأوضاع المالية العالمية واضطرابات أسعار الصرف الأجنبي. وتبلغ الاحتياطات الرسمية لجنوب إفريقيا 60 مليار دولار أمريكي. وبينما يعتبر هذا المبلغ أكثر من كافٍ لتغطية عجز الحساب الجاري المتوقع البالغ 4 مليارات دولار أمريكي لهذا العام، فإنه يغطي حوالي 60% فقط من الدين الخارجي قصير الأجل للبلاد.

تعتبر كينيا هي الأخرى مقترضاً خارجياً رئيسياً، وتعاني من عجز هيكلي في الحساب الجاري لسنوات. تدهورت الأوضاع في الأرباع الأخيرة مع تضخم فواتير الواردات في ظل ارتفاع أسعار الطاقة، والتي لا يمكن تعويضها بصادراتها من تصنيع المنسوجات

فريق QNB الاقتصادي

لويز بينتو*

نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد

هاتف: 4453-4642 (+974)

جيمس ماسون

نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد

هاتف: 4453-4643 (+974)

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمناً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح عن مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يُؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفتها مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن ارتباط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.